مركز الدراسات الاجتماعية

مؤتمر المصالحة الوطنية
آفاقها وأهميتها وضروراتها لتحقيق السلم الاجتماعي

تحت شعار

ليبيا واحدة للجميع وبالجميع

منشورات مركز الدراسات الاجتماعية

عنوان الكتاب

مؤتمر المصالحة الوطنية
آفاقها وأهميتها وضروراتها لتحقيق السلم الاجتماعي

تحت شعار

Under the slogan

ليبيا واحدة للجميع وبالجميع

Libya is one for all and everyone

منشورات مركز الدراسات الاجتماعية

طرابلس – ليبيا
هاتف +(218)-92-0591789
البريد الالكتروني Journal.of.social.studies@gmail.com

رقم الإيداع القانوني (2021/394) دار الكتب الوطنية

منشورات
مركز الدراسات الاجتماعية

المصالحة الوطنية
آفاقها وأهميتها وضروراتها لتحقيق السلم الاجتماعي

تحت شعار

(ليبيا واحدة للجميع وبالجميع)

أعمال المؤتمر العلمي الذي عقد بمركز الدراسات الاجتماعية

2021/6/30م -1/7/ 2021م.

تحرير

أ.فاطمة أبوالقاسم أحمد

ربيعة إبراهيم البريكي

مراجع لغوي
د.أحمد مفتاح الديب

تنسيق
فوزي محمد

المصالحة الوطنية وارتباطها بالأمن القومي للدولة "الحالة الليبية أنموذجًا"

أ.د. خالد التومي [1]
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا

الملخص:

تقوم هذه الدراسة على عرض ثلاثة مطالب أساسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية المصالحة الوطنية وأثرها البالغ كمشروع وطني يهدف لتسوية شاملة ليتحقق بها ومعها السلم الاجتماعي الذي يُعد حجر الأساس لأي دولة في حفظ أمنها القومي، إذ تُعد اليوم من أهم اختصاصات الحكومة المنتخبة حديثًا "حكومة الوحدة الوطنية"، وباعتبار مشروع المصالحة الوطنية "السلم الاجتماعي" مشروعًا سياسيًا بامتياز في علم إدارة الدول؛ يهدف إلى استعادة السلم والأمن الاجتماعي في الدولة من ناحية، وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، وبهذا يكون لمشروع المصالحة الوطنية أبعادًا متعددة ومنها البُعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، باعتبار تلك الأبعاد مجتمعةً تُعد عاملاً مُهما في الارتقاء بمكانة الدولة، وحفظ أمنها الوطني داخليًا وأمنها القومي خارجيًا، لذلك أوجدنا هذه الدراسة لتبيين الارتباط الوثيق بين المصالحة الوطنية والانعكاسات المؤثرة على الأمن القومي للدولة [2].

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، السلم الاجتماعي، الانعكاسات المؤثرة، الأمن القومي، الاستقرار السياسي.

المقدمة:

المصالحة الوطنية كعملية مستمرة تبدأ بالتوافق المجتمعي السلمي وتنتهي بالسلم الاجتماعي العام والتام، إذ تهدف إلى استعادة السلم والأمن الاجتماعي في الدولة من ناحية، وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى؛ فيكون هدف الدولة الواقعة في أزمات أو حروب للبحث عن الطريقة المُثلى للخروج من الوضع الذي هي فيه؛ فعادةً تلجأ هذه الدولة إلى استيراد الحلول التي وضعتها مثيلاتها من الدول للخروج من أزماتها، إلا أن بعض الدول تُركز على ايجاد الحلول بنفسها انطلاقًا من واقعها، باعتبار أن الحلول المبنية على نجاح التجربة في دولة أخرى ليست

---

1) الأستاذ الدكتور: خالد عبدالقادر منصور التومي، الدراسات الإستراتيجية والأمنية "الإقليمية والدولية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا، kdtumi2@yahoo.com.

2) هذه الدراسة تُعد جزءً من أصل مشروع متكامل مختص بالمصالحة الوطنية الشاملة لدولة ليبيا، إذ يتألف المشروع من سبعة أجزاء رئيسة ومُلحق يتضمن جزئيين إضافيين؛ لتكون في تمامها تسعة أجزاء، وكل جزء منها يُنظم مرحلة من مراحل المصالحة الوطنية لدولة ليبيا.

بالضرورة أن تنجح في دولتها، خاصةً أن التجربة هي في الواقع لتحقيق الاستقرار السياسي، ولو كان بأية وسيلة، باعتباره عاملاً مهماً في الارتقاء بمكانة الدولة داخليًا وخارجيًا، وذلك لأن الفرق واضحًا .. بل شديد الوضوح بين دولة تتمتع باستقرار سياسي وأخرى تفتقد لذلك، هذا؛ إذا ما كان السبب ناتج عن الفراغ السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية في داخل الدولة، وتفشي العنف بين أطياف شعبه.

1.إشكالية الدراسة: انطلقت من فكرة، أن لمشروع المصالحة الوطنية الشاملة الأثر البالغ والمباشر الذي يُحدثه "سلبًا أو ايجابًا" في مسألة الاستقرار السياسي للدولة، ومن ثم؛ حفظ أمنها القومي، وهو الأمر الذي يُعد اليوم حجر الأساس بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية من ناحية، ولعموم المجتمع الليبي من ناحية أخرى.

2.أهداف الدراسة: تتطلع دراستي هذه إلى تحقيق جُملةً من الأهداف، وأهمها هو تسليط الضوء على الأثر البالغ والمباشر الذي يُحدثه مشروع المصالحة الوطنية "سلبًا أو ايجابًا" في مسألة الاستقرار السياسي للدولة وحفظ أمنها القومي؛ خاصةً إذا ما كان السبب ناتجًا عن الفراغ السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية في داخل الدولة، وتفشي المظالم بين أفراد شعبها، وانعدام إمكانية التوصل إلى تسوية أو وفاق بين أطراف الجماعات المتنازعة؛ ليكون برنامجًا وطنيًا توظف له كل الإمكانيات، وتوفر له كافة ضمانات النجاح.

3.منهجية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على عرض ثلاثة مطالب أساسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية المصالحة الوطنية وأثرها البالغ كمشروع وطني يهدف لتسوية شاملة ليتحقق بها ومعها السلم الاجتماعي الذي يُعد حجر الأساس لأي دولة في حفظ أمنها القومي، وبقصد إيجاد رؤية موضوعية وشاملة قدر المستطاع لهذه الدراسة؛ سنتناولها من ثلاثة مطالب رئيسة؛ حيث يتمثل إيضاحها في الآتي سرده تباعًا:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي وأبعاده.

المطلب الثاني: أثر المصالحة الوطنية على السلم الاجتماعي.

المطلب الثالث: السلم الاجتماعي وأثره على الأمن القومي للدولة.

4.**أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة في حُلتها جانبًا كبيرًا من الأهمية نظرًا لضرورة طرح موضوعها، وارتباطه بواقع الحالة الراهنة لمرحلة الاستقرار المنشودة والتي تُعد اليوم من أهم اختصاصات الحكومة المنتخبة حديثًا "حكومة الوحدة الوطنية"، وباعتبار مشروع المصالحة الوطنية "السلم الاجتماعي" مشروعًا سياسيًا بامتياز في علم إدارة الدول؛ يهدف إلى استعادة السلم والأمن الاجتماعي في الدولة من ناحية، وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، وبهذا يكون لمشروع المصالحة الوطنية أبعادًا متعددة ومنها البُعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي

والسياسي، باعتبار تلك الأبعاد مجتمعةً تُعد عاملاً مُهما في الارتقاء بمكانة الدولة، وحفظ أمنها الوطني داخليًا وأمنها القومي خارجيًا، لذلك أوجدنا هذه الدراسة لتبيين الارتباط الوثيق بين المصالحة الوطنية وأثرها المباشر على الأمن القومي للدولة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي وأبعاده

إذ يُشكل الأمن حاجةً أساسية من حاجات المواطن؛ فهو في اتساق وتزامن في أهميته وحيويته وضرورته لحاجات المواطن الفسيولوجية [3] والغذائية من طعام وشراب، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو بنقصه على كيان المجتمع بجميع مظاهرة.

أولاً: مفهوم الأمن لغةً ..

جاء الأمن في اللغة ضد الخوف، إذ اشتقت كلمة الأمن من الأمان والأمانة .. أي بمعنى .. أمنَ من باب فهمَ وسلمَ، وأيضًا من .. آمن و آمنه .. فيُقال اطمئن ولم يخف فهو آمن، ويُقال لك الأمان، أي قد أمنتك، والبلد اطمأن فيه أهله والشر منه سلم، وهذا طبقًا لِما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى .. الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ[4]، وكذلك في قوله تعالى .. وَهُٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ[5]، فالأمن هو طمأنينة النفس، وزوال الخوف، وأصل المفردات .. الأمن، الأمانة، الأمان .. مصادر تُستعمل في اللغة اسمًا للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن.

ثانيًا: مفهوم الأمن اصطلاحًا ..

فقد أشار .. قاموس نوح وبستر[6] .. بأنه التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام.

وأيضًا قد أشار .. قاموس أكسفورد[7] .. بأنه النشاطات المشتركة لحماية البلد أو البُنى التحتية أو الأشخاص من الخطر أو الهجوم. وكذلك أشار .. قاموس تشامبرز[8] .. بأنه التحرر من الهم والقلق، والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة، وتوفير السلامة والاستقرار. وفي ضوء ما تقدم؛ فإن الأمن يعني انتفاء التهديد، والتحرر من الخوف، والتحرر من القلق، وخلق الشعور بتوفير الطمأنينة

---

3) علم الفسيولوجيا: هو العلم الذي يدرس العلاقة بين السلوك والأعضاء من أجل إيجاد تفسير عضوي للسلوك الإنساني؛ كما يدرس وظائف الأعضاء والأجهزة الحيوية، أي بمعنى، التغيرات الجسدية، مثل؛ التغيرات الجسدية التي تُصاحب مرحلة البلوغ، واختلاف التأثير فيها، الذي يستند إلى شخصية الإنسان، والبيئة المُحيطة به، وزيادة أو نقصان ثقة الإنسان التي تُبنى عليها شخصيته.

4) القرآن الكريم: سورة قريش؛ الآية رقم 4.

5) القرآن الكريم: سورة التين؛ الآية رقم 3.

6) نوح وبستر: ولد عام 1758، وهو عالم لغوي أمريكي، أثارته الرغبة في وضع معيار للنحو والتهجي الأمريكيين، فألف كتاب "معهد اللغة الإنجليزية لقواعد النحو والصرف"، وأصبح الجزء الأول منه، الذي أُقح مرارًا؛ كتابًا مدرسيًا في التعليم الأمريكي.

7) قاموس أكسفورد الإنجليزي: الذي نشرته مطبعة جامعة أكسفورد، وهو قاموس شامل اللغة الإنجليزية، تم نشر مجلدان كاملان مطبوعان من قاموس أكسفورد الإنجليزي تحت اسمه الحالي، في عام 1928، 1989، وفي ديسمبر 2008، محررين القاموس الحالين قد أكملوا ربع الطبعة الثالثة.

8) قاموس تشامبرز: "مؤلفه إيان بروكيس" ويجمع في هذا القاموس بين الفضائل الراسخة من أسلافه مع التصميم الحديث والمحتوى المحدث، ويقدم تغطية للمفردات الإنجليزية، بدءًا من الكلمات النادرة والذهبية إلى أحدث المصطلحات العامية والمصطلحات الفنية.

والسلام؛ فالأمن يُشير إلى حالة الشعور المتجانس من الثقة من جراء انتفاء الخطر، أو الشعور بالقدرة
والكفاية على مواجهة ذلك الخطر بإجراءات وقائية سابقة من أجل تحقيق الأمن والأمان.
إذ أن الحاجة إلى الأمن هي أولى المقامات في المدرك الإنساني، التي يسعى إلى تحقيقها بعد إشباع حاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا عجز عن تحقيقها، فإنه ينظر إلى العالم نظرة من الخوف والتهديد؛ مما يعني عدم القدرة على انجاز أي حاجة ذات مستوى متقدم مثل المعرفة وتحقيق الذات. كما أن الأمن لا يقتصر على حماية هذه الحياة وضمان شروط ديمومتها فحسب، بل أيضًا الشروط اللازمة لتطور تلك الحياة وتقدمها، من خلال تأمين الحماية والاستمرار والاستقرار للفرد والمجتمع؛ ليكون الإنسان في ظل الأمن، وبواسطته قادرًا على الإبداع وتداول مكونات المعرفة والخبرة وتطويرها وتراكمها، ويستطيع التخطيط لمستقبله، وتعيين أهدافه، والعمل على تحقيقها.
ومن خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الأمن بأنه .. حالة يشعر فيها أفراد المجتمع بالاستقرار والسكينة تتناسب طرديًا مع الامتناع عن ارتكاب الأفعال التي تُحرمها التشريعات والأنظمة في ذلك المجتمع .. كما يُعد اصطلاح الأمن اصطلاحًا واسعًا ومطاطًا، يستخدم في عديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين أنفسهم في سلامتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم، وانتهاءً بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها.

ثالثًا: مفهوم الأمن القومي ..

يمكن القول بأنه ليس هناك من إجماع حول المقصود بالأمن القومي، حيث شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعقد "معاهدة وستفاليا"[9] عام 1948، والتي أسست لولادة الدولة القومية .. أي بمعنى .. مصطلح (الدولة أو الأمة)، غير أن حقبة الحرب الباردة شكلت الإطار والمناخ الذي تحركت فيه المحاولات لصياغة مداخل نظرية ومقاربات منهجية وبُنى مؤسساتية تتبنى هذا المفهوم.
فظروف الحرب الباردة بين المعسكرين العربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لتكون سباقةً في الاهتمام بشأن الأمن القومي، إذ أصدرت عام 1947 قانون الأمن القومي، والذي تأسس بمقتضاه .. مجلس الأمن القومي الأمريكي .. واستحدث على أثره منصب مستشار الأمن القومي،

---

[9] معاهدة وستفاليا: يُعتبر صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة، وقد أرسى نظامًا جديدًا في أوروبا الوسطى مبنيًا على مبدأ سيادة الدول، مقررات هذا الصلح أصبحت جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وغالبًا ما تُعتبر اتفاقية البرينيه الموقعة سنة 1659 بين فرنسا وإسبانيا جزءًا من الاتفاق العام على صلح وستفاليا.

ومنذ ذلك الوقت أصبح تعبير الأمن القومي متداولاً في الخطابات السياسة متضمنًا مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي ظل هذا الاستحداث لمصطلح الأمن القومي؛ فقد تعددت التعريفات بشأنه نتيجة تعدد الزوايا والرؤى التي يُنظر بها إلى هذا المصطلح، ولكن في الإجمال يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسين، وهما على النحو التالي سرده تباعًا:

الاتجاه الأول؛ الضيق .. فقد اقتصر على دلالة الجانب العسكري فقط، وهذا من واقع تعريف دائرة المعارف البريطانية لمصطلح الأمن القومي؛ بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

الاتجاه الثاني؛ الواسع .. فقد نُظر إلى مصطلح الأمن القومي على أنه أعم وأوسع من الاقتصار على مفهوم أو اتجاه أو جانب واحد ومحدد؛ فهو يشتمل ويتضمن جوانب واهتمامات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتنموية تحمل قيم وأهداف ومصالح الدول والمجتمعات.

ومن هنا نُورد بعضًا من التعريفات التي وردة في هذا المصطلح .. الأمن القومي .. لتبين المفهوم المُراد منه في الاستخدام:

تعريف .. أرنولد ولفرز[10] .. بأن الأمن موضوعيًا؛ يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية والمكتسبة، وأما ذاتيًا؛ فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم.

تعريف .. باري بوزان[11] .. بأنه يعني العمل على تحرير من التهديدات، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية؛ فالحد الأدنى لأمن هو البقاء، ولكنه أيضًا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.

تعريف .. روبرت ماكنمارا[12] .. بأنه ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، وإن الأمن يعني التنمية، إذ بدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن؛ فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها؛ فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرًا صعبًا.

---

10) أرنولد أوسكار ولفرز: ولد عام 1892 في سانت غالن، عالمًا سياسيًا سويسريًا أمريكيًا، كان المدير المؤسس لمركز واشنطن لأبحاث السياسة الخارجية، وهو تابع لجامعة جونز هوبكنز حتى عام 1968، وكان أيضًا مستشارًا لوزارة الخارجية الأمريكية.

11) باري جوردون بوزان: ولد عام 1946، وهو أستاذ متقاعد في العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد، وأستاذ فخري بجامعة كوبنهاغن وجامعة جيلين؛ حتى عام 2012، وهو من رسم نظرية مجمع الأمن الإقليمي.

12) روبرت ستراتج ماكنمارا: ولد عام 1916، في سان فرانسيسكو، وهو مسؤول تنفيذي أمريكي ووزير الدفاع الثامن، وهو من أدخل تحليل النُظم في السياسة العامة، والتي تطورت اليوم بما يُعرف باسم تحليل السياسات.

تعريف .. أمين هويدي[13] .. بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيير الدولي.

تعريف .. علي الدين هلال[14] .. بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تحددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبر عن الرضا العام في المجتمع.

تعريف .. علي عباس مراد[15] .. بأنه جملةً المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية، والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقراراها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليًا وخارجيًا؛ مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية.

إذ يُعتبر هذا التعريف الأخير؛ شاملاً لمفهوم الأمن القومي، ومستوعبًا لجميع مضامينه الآنية والمستقبلية، ومُعبرًا عن أهدافه، وذلك باعتباره يتمحور في حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى، والتي في ضوءها يتكون من أربع متغيرات مستقلة بذاتها نظريًا، وتابعة لكونها إجراءات عملية مترابطة من برنامج بناء الدولة وقوة المجتمع، والتي يمكن تحديد هذه المتغيرات فيما يلي سرده تباعًا:

- العوامل الشخصية .. وتتضمن التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار.
- العوامل التنظيمية .. وتشمل المؤسسات والبنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية، والسياسات البيروقراطية.
- البيئة الداخلية .. وتتضمن الثقافة السياسية، والموارد البشرية وغير البشرية.
- البيئة الخارجية .. وتشمل أوضاع القوة، والتفاعلات، والاتصالات، وحلقات التغذية العكسية.

وعلى أساس ما تقدم، لم يعد يقتصر مفهوم الأمن القومي ونطاق تدخله على مجال محدد دون مجال آخر، وجاء هذا نتيجة تعدد أدوار الدولة وتفاعلاتها الداخلية منها والخارجية هذا من جهة، ونتيجة مدركات واهتمامات وأبعاد الأمن القومي ذاتها من جهة أخرى، والذي يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الحيوية، وبما إن هذه الأهداف والمصالح غير مقتصرة على مجال محدد، وإنما هي شاملة ومتعددة.

---

13) أمين حامد هويدي: ولد عام 1921 بمصر، وهو قائد عسكري وسياسي مصري، وتولى رئاسة المخابرات العامة المصرية، ووزارة الحربية، وتولى منصب وزير الإرشاد القومي، ووزيرًا للدولة لشؤون مجلس الوزراء في عهد جمال عبد الناصر.

14) علي الدين هلال دسوقي: ولد في مصر، وهو مقرر لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة 2011، ومقرر اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بمجال العلوم السياسية، وكان مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

15) علي عباس مراد: حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد عام 1990، وعمل أستاذًا مشاركًا للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة قاريونس بليبيا عام 1993، وقد شغل عددًا من المناصب العلمية في مراكز البحوث والجامعات العربية، ومن مؤلفاته؛ الأمن والأمن القومي؛ مقاربات نظرية.

بذلك فإن الأمن القومي يُعنى بقدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن والمواطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل أيضًا بقدرة الدولة على استثمار الفرص وتعزيز موارد القوة، وتجاوز مكامن الضعف لديها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها.

إذ إن ما تقدم؛ يجعل من الأمن القومي يعتمد على إستراتيجيات تتطلب عدة أمور، ومنها ما يلي سرده تباعًا:

- تحديد المصالح والأهداف والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
- تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة.
- رسم الخطط، وتحديد الوسائل، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف والقيم.
- إيجاد وبناء المؤسسات مع الكوادر القادرة على تنفيذ هذه السياسات والإستراتيجيات.

رابعًا: أبعاد الأمن القومي ..

تُستنتج أبعاد الأمن القومي من تعدد وظائف الدولة؛ التي لم تعد تقتصر على مجال محدد "المجال العسكري" بل تعدت تلك الوظيفة التقليدية، واتجهت الدولة المعاصرة لتتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في جميع المجالات والوظائف التي بدأت ترتبط بذلك الأمن؛ لتكون أهم تلك الأبعاد ما يلي سردها تباعًا:

البُعد السياسي .. يُعرف الأمن ضمن هذا البُعد بكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها، وحمايتها من التهديدات في الداخل والخارج، وذلك لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية؛ وبذلك يتجلى هذا البُعد في الحفاظ على مركزية الدولة كـ وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كـ قيمة أمنية عُليا مقارنة بباقي القِيم الأخرى، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى كـ حماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية؛ ليُصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدول، وبذلك يرتبط البُعد السياسي بالأمن السياسي، والذي يُعرف بأنه الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدول وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة.

البُعد العسكري .. يمثله الأمن العسكري، والذي يُعد البُعد الأكثر وضوحًا لمفهوم الأمن القومي، ولا مزال الكثيرون يجدون الأمن القومي؛ متمثلاً في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهذا لأن الأمن العسكري فرعًا من فروع الأمن القومي؛ فالقوات المسلحة تُمثل الدرع الواقي للدولة، وأهم عناصر قوتها، وهي وسيلة الحسم في أي صراع، عندما تفشل الأدوات الأخرى، إذ إن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب، إلا إذا توفرت أساسيات مهمة على

رأسها: تنظيم القوات المسلحة، وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها باستمرار، ورفع روحها المعنوية، وذلك ليتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها، وهذا يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس في ثلاثة مطالب أساسية، وهُم على النحو التالي سرده تباعًا:

- الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع.
- الحاجة إلى تنسيق على مستوى عالٍ للمخططات العسكرية والصناعية والتعبئة العامة المدنية.
- الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة عمليات الخدمات العسكرية.

البُعد الاقتصادي .. يهدف هذا البُعد إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات المجتمع، وتوفير سُبل التقدم والرفاه، أي القيام على درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي، ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية، ولهذا يتطلب من الدولة لتحقيق أمنها الاقتصادي أن تبني اقتصادها معتمدةً على قدراتها الذاتية، وعلاقاتها المتكافئة، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة، كما يتطلب ذلك من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف، وأن تستغلها استغلالاً أمثل؛ لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل.

البُعد الاجتماعي .. يهدف هذا البُعد إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية، وبذلك يُمثل الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكًا وخاليًا من كل مظاهر التردي، ابتداءً من السلبية، وانتهاءً بالجريمة، ومرورًا بانحطاط القيم الروحية، وانهيار القيم الأخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد الأصلية، وقتل الهمم وانهيار العزيمة، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم، وانتشار التناقضات الاجتماعية، وفقدان الهوية المميزة للأمة.

البُعد الثقافي .. يهدف هذا البُعد إلى القدرة في الحفاظ على الأنساق العقائدية، وتأمين الفكر والعادات والتقاليد والقيم من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة، وهذا فإن البُعد يُعبر عن قدرة الدولة في الحفاظ على ثقافتها وتراثها، وأنماط السلوك، والاستهلاك، واللغة، والاعتزاز بالتاريخ، إذ إن لكل أمة ثقافة خاصة بها، وتميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها، وترى فيها وسيلة لوحدتها، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى، يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم، ويصبحون عالةً على غيرهم، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم.

البُعد البيئي .. يهدف هذا البُعد إلى توفير الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة، ولا سيما التلوث البيئي، والذي يمكن أن ينعكس سلبًا على الأمن، فضلاً عن ذلك فقد ارتبطت بعض الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في موارد الطاقة والموارد الطبيعية، التي عادةً ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، مثل الماء الذي يلعب دور المحرك الرئيس في أغلب التفاعلات النزاعية والصراعية حول العالم الأن، وعليه فإن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تُدرك على إنها أكثر أولوية.

عليه .. فإن الأمن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل المصالح والأهداف والقيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، والمواقف والسياسات والإستراتيجيات العلمية الخاصة والمتغيرة، ونتاج عن محصلة انجازاتهما، وذلك لِما تقدم من أبعاد للأمن القومي؛ فإنها وفي حصيلة الأهداف والمصالح، والفرص والتهديدات، والقيم والمبادئ، والقوة والضعف، النظرية منها والتطبيقية؛ فإنها تُدرك على أساس الكل الواحد التي تؤثر وتتأثر بالأبعاد الأخرى .. فهي متداخلة ومترابطة لتشكل نسيجًا واحدًا مترابطًا.

فالبُعد السياسي انعكاساته عسكرية، والأخير تجلياته اقتصادية، ليؤثر بدوره اجتماعيًا وثقافيًا، لتكون نتائجه بيئية، إلا أن فيما يختص وشأن البُعدين الاجتماعي والثقافي، واللذين نحن هنا بصدد أحد أبوابه، ألا وهو السلم الاجتماعي وتداخله في تلك الأبعاد السالفة الذكر، ليكون مؤثراً في سياسة الدولة داخليًا وخارجيًا، وأيضًا اقتصاديًا، ومنها حتى يصل إلى البُعدين الاجتماعي والثقافي؛ ليكون مظلةً عامةً نطلق عليه مصطلح "السلم الاجتماعي".

المطلب الثاني: أثر المصالحة الوطنية على السلم الاجتماعي

عادةً ما يتداخل مصطلحا المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي مع عديد المحاور الخاصة بالعمل المجتمعي المتصلة بمرحلة الانتقال من حالة الصراع والعمل العسكري إلى عملية مجتمعية شاملة لوقف النزاعات ورأب الصدع الاجتماعي وإيجاد حلول سياسية سلمية تشمل كافة الأطراف الليبية. وهذا ما من شأنه أن يدعم الفكرة القائلة بأن "المحاولات السياسية في المصالحة بعد الصراع الداخلي أمر أساسي في السعي من أجل السلم الاجتماعي"، ونجد أيضًا عديد الدول التي سنت القوانين التي تُعزز المصالحة من أجل علاج الانقسامات داخل مجتمعاتها ومنها "جنوب أفريقيا وتيمور الشرقية"، كما أنشئت لجان المصالحة في كُلاً من "غانا والمغرب والعراق وسوريا وغيرها" من الدول للقيام بالإجراءات التنفيذية للمصالحة المجتمعية.

وهنا نستشهد بالوكالة السويدية للتنمية الدولية التي عرفت المصالحة بأنها: "عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركًا بمعاناة الماضي وتغير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام"، إذ يستند هذا التعريف إلى أسس كالأمن الشامل مقابل المشاركة الشاملة والتسوية الشاملة وليس التنازل أحادي الجانب ومبدأ ألا غالب وألا مغلوب وسلمية الصراع بما يضمن إسقاط العنف كورقة سياسية، وهنا تأتي أهمية "المصالحة الوطنية" من عمق الجراحات والآلام التي تتركها الحروب والصراعات في نفوس الأفراد والجماعات والشعوب، والتي قد تستغرق كثيراً من الوقت لتضميدها وشفائها .. أي بمعنى .. أن "المصالحة الوطنية" نتيجةً حتمية في الدول التي عانت من خلافات جذرية أو صراعات داخلية، وهي قد تتم بين أطياف محددة من المجتمع أو بين المجتمع ونظام الحُكم، وهي تُعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الأطياف السياسية والمجتمعية، بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي "السلم الاجتماعي" بين أفراد أو جماعات المجتمع الواحد، وأن عدم تحقيقها قد يُفشل هذه التسوية برمتها.

كما أن مفهوم "المصالحة الوطنية" وثيق الصلة بمفهوم "العدالة الانتقالية"، بيد أن المصالحة الوطنية في حقيقة الأمر تُشكل أحد أهم أهداف منظومة العدالة الانتقالية وغايتها النهائية، حيث تبتغي العدالة الانتقالية الوصول بالمجتمع إلى السلم الاجتماعي ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتقصي جذور الخلاف والانقسام العميقة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يمكن تحقيقها دون محاسبةً حقيقية للجناة وقصاص عادل للشهداء وتطهير مؤسسات الدولة من المفسدين والمجرمين.

لهذا .. تسعى المصالحة الوطنية إلى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين في عمق الدولة، وتساهم بشيوع روح المحبة والتسامح والألفة والود، وتقضي على الاحتقان بين مكونات المجتمع الواحد، بهذا تفرز المصالحة الوطنية انعكاساتها على سلوكية المواطن باحترام القوانين والتشريعات وتطبيقاتها، وفقًا لمبدأ المواطنة واستحقاقاتها.

وتأخذ المصالحة الوطنية عديد من الأنماط والاتجاهات بحسب ظروف كل دولة، ومنها ما نأتي على سرده تباعًا:

- نمط المصارحة وكشف الحقائق والاتفاق على الثوابت الوطنية، وفقًا للموروث الروحي والقومي والإرث التاريخي والفكري، وصولاً إلى المصالحة التي تضمن الحقوق وتصونها وتحدد الواجبات والالتزام بها.
- نمط المحاكم للأفراد الذين كانوا بحكم مسؤولياتهم قد اقترفوا تجاوزات ترتقي إلى مصاف جرائم الحرب بحق مواطنيهم.

- نمط التعويضات للخسائر والضحايا الناجمة من أعمال العنف أو إدارة الحُكم أو تجاوزات القانون.

هذا ما يدعونا بالقول إن عملية صناعة السلام واستعادة السلم الاجتماعي هي عملية طويلة وشاقة، ومضنية ومعقدة، إذ لا تكتمل إلا باكتمال الحل السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، فلا توجد مقاربة واحدة لإجراء المصالحة الوطنية واستعادة السلم الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، بل هي عملية مستمرة تبدأ لحظة الاتفاق على الحل السلمي ولا تنتهي إلا بانتفاء أسباب العودة إلى الصراع، وهي عادةً ما تقوم على محورين أساسيين، وهما على النحو التالي سرده تباعًا:

- حتمية تغير العلاقات بين الخصوم السابقين بهدف الوصول إلى قدر من التعايش المشترك بينهم.
- حتمية إقامة نوع جديد من العلاقات بين المواطنين والحكومة تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

كما ينبغي التنويه هنا إلى أنه بالرغم من ارتباط المصالحة الوثيقة بالوضع العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وتغيراتهم، إلا أنه هناك مجموعة من المسائل التي ستبقى أساسية مهما تغيرت ظروف الصراع ونتائجه، وأهمها ما نأتي على ذكره تباعًا:

- تكون الدولة ذات السيادة بمفهومها الأساسي الحامل الرئيس لعلمية السلام المستدام، ويرتكز دورها على خلق البيئة القانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة لعملية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.
- يتحقق السلام الشامل بتعاون الهيئات المدنية بمختلف أشكالها، وبشكلٍ خاص؛ يجب أن تلعب التحالفات بين المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية دورًا أساسيًا في عملية المناصرة لصالح المصالحة والتوعية ومواجهة اقتصاد الحرب وخطاب الكراهية والتحريض على العنف.
- تستثمر جميع الطاقات سواءً كانت لجهة شيوخ المجالس الاجتماعية والقادة المحليين ورجال الدين أو لجهة رجال الفكر والتكنوقراط بشكل متكامل لمواجهة خطاب الكراهية وحفظ السلام المحلي.
- يتحقق السلام المستدام بالتكامل الإقليمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتركيز على فرصة دول الجوار في رعاية هذا السلام، هذا إذا ما دعت الضرورة لذلك.

كما أن المصالحة الوطنية بصلبها تستند إلى عدد من الافتراضات التي تُعتبر إطارًا تأسيسيًا لمقاربة مسألة المصالحة الوطنية، إذ تتلخص في الآتي سرده تباعًا:

- تفترض المصالحة كما ستُطرح في هذه الدراسة حالة ليبيا الجغرافية الراهنة موحدةً مع دولة ذات سيادة مُطلقة على كامل التراب الليبي كما كانت قبل بدء الصراع.
- الاستفادة من دعم الدول الإقليمية والمجتمع الدولي لعلمية المصالحة الوطنية في ليبيا.

أولاً: منهج مقاربة المصالحة الوطنية وآلياتها:

ترتبط المصالحة الوطنية ما بعد الصراع بمسارها العام ارتباطًا وثيقًا بالعملية السياسية السلمية وتوثيق وقف أعمال العنف والحوار السياسي والعدالة الانتقالية وبمسارها الأكثر خصوصية أيضًا والمتعلق بدور باقي الأبعاد القومية للدولة في تعزيز المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، إلا أن عملية إحلال المصالحة الوطنية لا يمكن أن تتم ببرنامج محدد فحسب، وإنما من خلال كل جُهد تنموي وإصلاحي يلي الصراع أيضًا، إذ يُعمل على نفي أسباب العودة إلى الصراع من خلال بناء تركيبات راعية للسلام تُساهم في الحد من الغضب ونقص العدالة وتقريب وجهات النظر وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال نشاطات إعادة البناء والتنمية والتواصل المستمر.

إذ إنه تم توثيق كثير من الدروس المستفادة والمناهج المستقاة من تجارب دول أخرى طالها الصراع ولجأت لشكل أو لآخر من أشكال المصالحة الوطنية، إلا أنه يتوجب على القائمين على وضع إستراتيجيات المصالحة وتنفيذها الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد منهج موحد شامل قابل للتطبيق في كافة الظروف وأنه لنجاح المصالحة الوطنية يجب أن تناسب أدواتها خصوصية الصراع في الداخل الليبي ومدلولاته، بيد أنه هناك حتمًا مجموعة من الخلاصات والأدوات التي أثبتت تاريخيًا قدرتها على المساهمة في إحلال المصالحة الوطنية، وهو ما سنسلط عليه الضوء هنا.

ثانيًا: المصالحة الوطنية والإصلاح الشامل:

تنبت بذور المصالحة الوطنية في الحل السياسي التوافقي الشامل؛ فالاتفاق السياسي السلمي لإنهاء الصراع يحمل في طياته رسالة إلى الأطراف المتنازعة بقبول الطرف الأخر على جميع المستويات، بهذا؛ فإنه يُشكل أرضية صلبة لبدء العمل تدريجيًا من أعلى الهرم في الدولة إلى قاعدته "المجتمع"، إذ أن التوافق السلمي والعملية السياسية الانتقالية والممارسات الديمقراطية يجب أن يأتي انعكاسها الأكبر على تشاركية القاعدة؛ بيد أن مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني منذ اليوم الأول من شأنه أن يؤسس لكي تصبح هي الحامل الأول لعملية المصالحة الوطنية ليتحقق السلم الاجتماعي.

إلا أنه؛ لا يمكن لنا أن نتحدث عن المصالحة الوطنية ما لم يتم وضع خطة واضحة المعالم لسياسات مشاركة السلطة ونقلها وتناقلها سلميًا، وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، وبناء المؤسسات الديمقراطية وقدرتها الحكومية، وإصلاح الأجهزة الأمنية وإخضاعها برمتها لسلطة القانون،

والعمل الفاعل على فض النزاع، ونزع السلاح، ودمج الجيوش والمجموعات العسكرية في مؤسسة عسكرية وطنية وموحدة.

ثالثًا: المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية:

تُعرف العدالة الانتقالية بأنها "مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من الصراع والقمع المعمم إلى المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي" .. أي بمعنى .. عملية استثنائية مختلفة عن المفهوم التقليدي للعدالة وأهدافها والقواعد والمعايير والهيئات والآليات، إذ إن عديد من المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية وجدت الطُرق والبرامج الخاصة بها في ظل السيادة الوطنية الشاملة على هذه العملية والتحكم بنتائجها.

هذا طبقًا لِما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، إذ يُعرّف العدالة الانتقالية بأنها "تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بُغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقًا) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات".

إذًا .. العدالة الانتقالية هي جزءً من عملية المصالحة الأوسع، ويبقى الهدف الأساسي منها ليس إدانة المجرمين وتطبيق القانون فحسب، وإنما تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم الاجتماعي كذلك، فعلى سبيل المثال؛ مع تقديم روح المسامحة يؤدي إسقاط الحق الشخصي أو عدم الإدعاء من قِبل المتضررين بالنسبة لعدد كبير من الجرائم الواقعة بحقهم، إلى إسقاط الدعوى كلها خلافًا للعدالة التقليدية، ولكن مع حفظ حقوق هؤلاء المتضررين وإنصافهم بالتعويض المادي أو المعنوي، الذي يقع على عاتق الدولة من خلال عمل مؤسسات "مجالس" العدالة الانتقالية.

إذ تُلخص عناصر العدالة الانتقالية وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، فيما يلي سرده تباعًا:

1. مبادرة المقاضاة: وترمي إلى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك وفقًا للمعايير الدولية في المحاكمة العادلة، ومعاقبتهم حسب الاقتضاء، وتستلزم عملية المقاضاة مصداقية وشرعية يُحتم إجراءاها بطريقة موضوعية وغير تمييزية، وبصرف النظر عن هوية الجناة المزعومين.

2. تيسير المبادرات المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة: تُساعد عمليات السعي إلى معرفة الحقيقة المجتمعات التي تجاوزت النزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية على تقصي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، تضطلع بهذه المهمة لجان الحقيقة أو لجان التحقيق أو غير ذلك من بعثات تقصي الحقائق التي تسعى إلى كشف الحقيقة وراء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، ويُعد تقصي الانتهاكات الجسيمة وتوثيقها خطوة هامة في إعمال الحق في معرفة الحقيقة، كما يتطلب الإعمال الفعال للحق في معرفة الحقيقة وجود نظام وطني قوي للسجلات.
3. جبر الضرر: تسعى برامج جبر الضرر إلى توفير سُبل الإنصاف عن الانتهاكات عن طريق تقديم مجموعة من المزايا المادية والرمزية للضحايا، ويمكن لسُبل جبر الضرر أن تتضمن التعويض النقدي أو الخدمات الطبية والنفسية أو خدمات الرعاية الصحية أو الدعم التعليمي أو إعادة الأملاك لأصحابها أو تعويضهم عن فقدانها، هذا إلى جانب الاعتذارات الرسمية العلنية، وبناء المتاحف والنُصب التذكارية، وتخصيص أيام لإحياء الذكرى، ويمكن أيضًا لبرامج جبر الضرر أن تكون بمثابة عوامل فعالة ومُكملة لعمليات السعي لمعرفة الحقيقة ومبادرات مقاضاة الجناة، من خلال تقديم سُبل انصاف ملموسة للضحايا، وتعزيز المصالحة الوطنية ليعم السلم الاجتماعي، حتى يتسنى للدولة استرداد الثقة العامة بالدولة ومؤسساتها.
4. الإصلاح المؤسسي: يجب تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات تحفظ السلام وتحمي حقوق المواطن وتُرسخ ثقافة احترام سيادة القانون، ويُعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدل، أمرًا ذو أهمية حاسمة في تيسير هذا التحول، من خلال عزل الموظفين الحكوميين المؤولين بصفتهم الشخصية عن انتهاكات صارخة لحقوق المواطنين، وينبغي للإصلاح المؤسسي كذلك أن يتضمن دورات تدريبية شاملة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق.
5. المشاورات الوطنية: تُعتبر المشاورات الوطنية عنصرًا بالغ الأهمية من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، وترتكز على المبدأ القائل بأن برامج العدالة الانتقالية الناجحة تستلزم المشاركة العامة المُجدية، بما فيها سماع الأصوات المختلفة للرجال والنساء؛ فالمشاركة العامة تُبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو الحُكم القمعي، بما يُتيح للحكومات أن تضع برنامجًا للعدالة الانتقالية ملائمًا ومناسبًا للسياق، علاوةً على ذلك؛ تُساعد عملية المشاورات الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على امتلاك زمام البرامج الناتجة على الصعيد المحلي.

ويضع الشكل التالي مقترحًا مستقبليًا للخطوط الرئيسة لتنفيذ عملية عدالة انتقالية تُحقق المصالحة الوطنية بعيدًا عن الثأر والانتقام واستفاء الحق بالذات، ويتضمن المحاور الرئيسة لهذا المقترح وعلاقاته البنيوية:

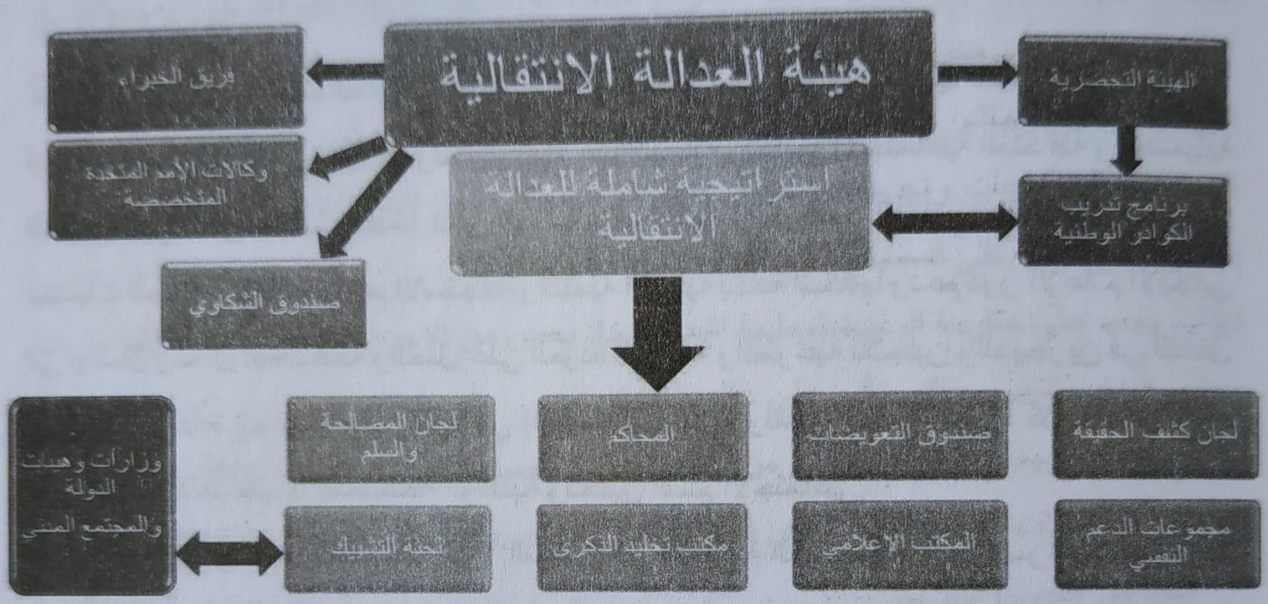

الشكل رقم (1): مقترح مستقبلي للخطوط الرئيسة لتنفيذ عملية عدالة انتقالية ناجعة

رابعًا: المصالحة الوطنية ورأب الشرخ الاجتماعي وإعادة التأهيل:

تُعتبر المصالحة ببُعدها الاجتماعي العملية الأكثر تعقيدًا والأصعب تحقيقًا، ففيما تكون المصالحة بشقها القانوني قابلةً للمأسسة وللمتابعة تكون المصالحة الوطنية وخاصةً في المرحلة الأولى منها لِما بعد الصراع هشة وغير قابلة للتأطير ومتشعبة بتشعب المظالم التي طالت المجتمع الليبي، وأيضًا بتشعب أسباب وجذور ونتائج الصراع، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المصالحة بشقها الاجتماعي هي العملية الأبعد تحقيقًا والأعمق تأثيرًا فتقارب بمناهج متعددة وتحتاج لأليات مناسبة ومتنوعة قادرة على استيعاب حجم الألم والاعتراف بالمظالم الذي مر بها الليبيين كافة.

لهذا .. يقع على عاتق اللاعبين الأساسيين على كافة المستويات الوطنية والمحلية أخذ الاعتبارات التالية بالحسبان عند مقاربة المصالحة بشقها الاجتماعي:

- لا تفرض المصالحة تبرير أي اعتداء سابق لأيًا من الأطراف، وإنما قبول الأطراف المتصالحة بالمُضي قُدمًا بهدف حفظ السلام كمصلحة عليا.

- لا يجوز بأي حال من الأحوال التمييز بين الضحايا وفقًا للمعتدي أو لحظة الاعتداء وظروفها، بيد أن المصالحة لا تعني محاسبة الطرف الأخر فقط، وإنما مراجعة الذات لدى كل الأطراف لِما تم ارتكابه في إطار تجاوزات حقوق الإنسان.
- لا يمكن نسيان الماضي أو تجاهل أي من أبعاد الشرخ الاجتماعي المتعددة الأوجه مهما استحالت مقاربتها.
- لا يمكن فرض المصالحة ولا إجبار الأطراف على قبولها أو استخدامها كأداة انتقام.

أيضًا .. يكون للعمل على تطوير وتطبيق سياسات الحماية والتنمية الاجتماعية المتكافئة والتضمينية الأثر الأكبر على المُضي قُدمًا نحو المصالحة، فالتعليم التوافقي الوطني والوصول المتكافئ لخدمات الصحة والتعليم ودعم الاستجابة والتنمية المحلية بكافة أشكالها ودعم دور الإعلام الإيجابي في إيصال رسائل المصالحة والعمل على العودة الكريمة والطوعية للاجئين والمهجرين في الداخل والخارج وإعادة إدماجهم وإشراكهم في إعادة بناء حياتهم وتقديم الدعم النفسي؛ كل هذا من شأنه أن يُسهم في دعم جهود المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي.

تنويه: إن الإطار العام للمصالحة هو "السلام" في المرحلة المُبكرة لِما بعد الصراع، وهو كذلك بناء العقد الاجتماعي الجديد على المدى البعيد بهدف تأسيس دولة المواطنة والمؤسسات وحماية السلم الاجتماعي واستدامته.

المطلب الثالث: السلم الاجتماعي وأثره على الأمن القومي للدولة

يُعد السلم الاجتماعي حاجة أساسية للمجتمع الإنساني، ومؤشرًا على الاستقرار والازدهار والتقدم بالوطن، ويرى بعض الخبراء أن السلم الاجتماعي يعنى ببساطة سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلةً في التهديدات العسكرية أو النشاط الإجرامي داخل المجتمع من قِبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات مما يُعد مؤشرًا خطيرًا لافتقاد السلم الاجتماعي والذي يؤثر سلبًا على استقرار المجتمع داخل وطنه.

فالمجتمع الذي يتوفر فيه الأمن والأمان ينعكس ذلك على سلوكياته ومنجزاته ودرجة تقدمه ورقيه، حيث إن ذلك يبعث الطمأنينة في النفوس ويُشكل حافزًا للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الثقافية والاستقرار الاقتصادي، اللذين يُعدان أبعادًا رئيسة للأمن القومي للدولة.

أولاً: المصالحة الوطنية وأثرها على البُعد الاقتصادي:

عادةً ما يكون للتنمية الاجتماعية دورًا كبيرًا في إنجاح عملية المصالحة الوطنية، وهذه الأخيرة بدورها تؤثر "سلبًا أو إيجابًا" في التنمية الاقتصادية التضمينية الشاملة .. أي بمعنى .. إعادة تدور

عجلة الاقتصاد، والتوظيف، وتوليد الدخل، واستصلاح الأراضي، واللامركزية الاقتصادية، وتجاوز اقتصاد الحرب، وإعادة إحياء الثقة بين المواطن "التجار" والبنوك في ظل ظروف أمنة من شأنها أن تُحدث بالغ الأثر في المُضي قُدمًا نحو المصالحة الوطنية الشاملة.

إذ لم يعد خافيًا على أحد، أنه من أحد أهم مُسببات استمرار النزاعات والصراع داخل الوطن هو أن هناك قوى تُشكل أطرافًا رئيسةً في الصراع تستفيد من استمرار مثل هذه الصراعات سواءً من "اقتصاد الحرب أو ممارسة الخطف والسرقة والنهب أو تجارة المحروقات والسلاح والتهريب" التي تُهدد بشكل مباشر الأمن القومي للدولة، وبالتالي يجب تطوير آليات لمناهضة اقتصاديات الحروب والصراعات وتحديد مقوماتها بهدف تقويضها لخفض العائد على النزاعات والصراع ليتحقق رفع العائد على المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

لهذا .. يجب على حكومة الوحدة الوطنية الليبية اتخاذ بعض من الإجراءات لحظة نيلها الثقة طرف مجلس النواب الليبي، والتي نأتي على ذكرها تباعًا:

- وضع التشريعات والقوانين التي من شأنها تجريم اقتصاد الحرب وتطبيقها بشكل فوري.
- إجراء حملات توعية لدفع القوى المحلية من مجالس ومنظمات مجتمع مدني للمساهمة في الحد من اقتصاد الحرب.
- عقد اتفاقيات مع دول الجوار ذات العمق الإستراتيجي لضبط الحدود وإيقاف عمليات التهريب.
- توجيه أموال الداعمين نحو عمليات تنمية مستدامة من شأنها الحد من مُسببات اقتصاد الحرب.

ثانيًا: المصالحة الوطنية وبناء الشراكات:

إن عملية المصالحة الوطنية وبناء السلم الاجتماعي لن يتأتى دون عمليات تداخل ومشاركة جماعية تُساهم فيها مؤسسات الدولة ومنظومات الحُكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، لهذا؛ يجب التأسيس لمثل هذه الشراكات البناءة ضمن إستراتيجية مرنة قابلةً لتطوير بما يتناسب وشأن المرحلة الأولى للمصالحة الوطنية وما يليها من مراحل مستقبلية، إذ يجب أن تستمر هذه الشراكات بشكلٍ متنامي منذ لحظة الإعلان عن برنامج مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، كما تكون عملية بناء المصالحات من الأسفل إلى الأعلى مع وجود بعض المحاولات من الأعلى إلى الأسفل كدعم لمسار المصالحة، هذا يعني ضرورة بناء المصالحات على مستوى المناطق أولاً "الأقل حدة في الضرر أولاً"، ومن تم ربطها بشكل تصاعدي وبتزامن مع العملية السياسية الإصلاحية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطات حُكم محلي فاعلة وعلى درجة عالية من الحنكة والذكاء الاجتماعي، لتُحدث تداخلاً فعالاً من قِبلها بما يُمكنها من المُضي بالمبادرة بالاستجابة والتنمية المحلية والمساهمة في إعادة تدوير عجلة الاقتصاد في مناطقها، الأمر الذي سيلعب دورًا فعالاً في تحقيق المصالحات المحلية،

إذ من الواجب أن تترافق هذه المصالحات مُزامنةً مع عملية بناء الحوكمة المحلية بأسرع وقت ممكن بما يخدم مشروع المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

كما يمكن أن تنشأ مشاركة على جانب مشروع المصالحة الوطنية فيما بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالعمل الاجتماعي والمتوفر لديها رصد وبيانات للمظالم الواقعة في حدودها الإدارية، بيد أنها الأكثر قابلية لإفادة مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، وهذا يتطلب تعاونًا وثيقًا بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛ بحيث تدخل المجالس والمنظمات في تخطيط وتنفيذ مشاريع مشتركة "شريطة الموافقة عليها طرف المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الشاملة" وتؤول إدارتها في نهاية المطاف إلى المجالس المحلية.

ثالثًا: المصالحة الوطنية والفاعلين الرئيسيين:

إن مسألة تحديد الفاعلين في مشروع المصالحة الوطنية الشاملة غايةً في الأهمية لإنجاحها، وأيضًا شأن الأدوار المناطة بكل طرف من المعنيين والفاعلين فيها، كما يمكن أن تتغير تشكيلات الفاعلين في المصالحة وفقًا للزمان والمكان "إستراتيجية مرنة قابلة للتطور بحسب الحالة أو المرحلة"، إلا أن هناك مجموعة من الفاعلين الرئيسيين يُعدون أعمدةً رئيسةً في المشروع، وهُم بحسب الترتيب التالي سرده تباعًا:

1. الدولة: للدولة بغرفتيها "التشريعية والتنفيذية" في مرحلة ما بعد الصراع دور جوهري في تحديد الأطر المؤسساتية لتطبيق الإصلاحات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية اللازمة لعملية المصالحة الوطنية الشاملة، وتتمحور مهام الحكومة حول حفظ السلام وسن القوانين ووضع الإجراءات والترتيبات اللازمة وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية ودعم المؤسسات الاقتصادية والخدمية، ولنا أن نُجمل مهامها في بعضًا من النقاط الهامة، والتي نأتي على سردها تباعًا:

- الاتفاق على إعلان دستوري موحد يدعم مرحلة ما بعد الصراع ويؤسس لمشروع المصالحة الوطنية الشاملة.
- سن القوانين التي تؤسس المجالس والهيئات القانونية المسؤولة عن وضع الإطار القانوني للمصالحة.
- مراجعة أو إلغاء كافة القوانين التي من شأنها أن تُسهم في زيادة الشرخ الاجتماعي.
- وضع برنامج عدالة انتقالية مُحكم يمنع العودة إلى الصراع.
- تعويض ضحايا الصراع.
- سن القوامين المتعلقة بالمفقودين والمعتقلين والتحقق من أوضاعهم.
- وضع الأطر القانونية والمؤسساتية لدعم عودة المهجرين في الداخل والخارج.

- إصلاح الأجهزة الأمنية أو إعادة هيكلة بعض القطاعات الأمنية التي لا تتفق والإطار المؤسساتي وفقًا للمتفق عليه في العلوم الأمنية.
- توحيد المؤسسة العسكرية وضبطها مع دمج المجموعات والتكتلات المسلحة "أفرادًا لا جماعات" تحت مظلة المؤسسة العسكرية وفقًا للمتفق عليه في العلوم العسكرية.
- رسم خطة مُحكمة وواضحة المعالم كبرنامج لنزع السلاح، قابلةً للتنفيذ بالتزامن مع توحيد المؤسسة العسكرية.
- سن قوانين تُجرم اقتناء أو حمل السلاح خارج إطار الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، وأيضًا تقنين أوجه حمل السلاح واستعمالاته لمنتسبي الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، مع فرض عقوبات من شأنها أن تكون رادعًا لمن يخالف ذلك.

2. السياسيون: الأحزاب والهيئات السياسية التي ظهرت في المشهد الليبي منذ العام 2012، والتي وصل عددها حد (30) حزبًا، والتي أُقف نشاطها مؤقتًا لحين مراجعة وتحديث القانون المنشئ للأحزاب، فإنه على اختلاف قدراتها المؤسساتية وتنظيمها وتأثيرها إلا أنه من الممكن استعمالها ليكون لها دور فاعل في شأن المصالحة الوطنية إثر وضع عملية سياسية موضع التطبيق، فقط أن يُضبط شأنها وتحوير مسارها من دور تقسيمي إلى دور موحد داعم لجهود وأهداف بناء السلم الاجتماعي، ولنا أن نُجمل مهامها في بعضًا من النقاط الهامة، والتي نأتي على سردها تباعًا:
   - دعم خطة المصالحة المركزية وتقديم المشورة للسلطة المركزية.
   - استئناف الدور الأساسي في تقديم مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية.
   - العمل على إحلال السلام وإشاعة استدامة العملية الديمقراطية.
3. العسكريون: بيد أن الدولة أضحت مؤخرًا خاضعة إلى مناطق سيطرة مختلفة تتغير وتتحول شأنها شأن القوى المسيطرة التي توى وتضعف أو يظهر بعضها ويغيب بعضها الأخر مع عامل الزمن، سيكون لهذه القوى وحجمها وانتشارها إضافةً إلى الدول التي تقف وراءها أثر كبير على شكل ونهج المصالحة الوطنية.
4. المجالس المحلية: بالرغم من وجود المجالس المحلية في كافة البلديات، والتي من أُسس مهامها إدارة الشؤون المحلية ضمن حدودها الإدارية، إلا أن هذه المجالس لم تأخذ دورها المناسب حتى اللحظة لأسباب عدة؛ فهي لازالت لحد كبير شكلية وتخضع لسلطة مركزية تحد من اختصاصاتها؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تقبع وحيدة في مواجهة سلطة التجمعات المسلحة، وبالرغم من بعض التجارب الناجحة نسبيًا في بعض المناطق، إلا أن القدرة على النجاح في البعض الأخر منها تعثر لعدة أسباب، والمتمثلة في انعدام الدعم الارشادي

والاستشاري والتمويلي والتقني، وبالرغم من تفاوت هذه التجارب بين الصعود والهبوط في الشأن المجالس المحلية والخدمية، إلا إننا نُعدها عاملاً رئيسًا في نجاح مشروع المصالحة الوطنية الشاملة كونها الرابط المحوري بين الجهات الفاعلة على الأرض "اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا"، الأمر الذي يؤهلها أن تكون فاعلةً إذا ما أوتيت صلاحيات مدروسة بشكل متقن ومسبق ليكون لها ضلع وبالتشاور مع المفوضية العليا لمشروع المصالحة الوطنية الشاملة في تخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية ورفد عملية السلم الاجتماعي، بهذا؛ يكون للمجالس المحلية دور رئيس في المصالحة على المستوى المحلي يشكل انعكاسًا للدور المركزي على المجتمعات المحلية ويكمله، ونذكر هنا بعضٌ من النقاط التي من شأنها أن تدخل ضمن اختصاص المجالس المحلية، وهي على النحو التالي سرده تباعًا:

- تولي وبالتزامن مع الحكومة مراقبة تطبيق سياسات التنمية المحلية ودعم مبادرات بناء المصالحة والسلم الاجتماعي.
- تعمل على إشاعة روح التسامح والحث على ضرورة المصالحة والتعريف بفوائدها ليتحقق السلم الاجتماعي.

5. المجتمع المدني: برز المجتمع الدني كلاعب مؤثر نسبيًا في المشهد العام، والمتمثل في تقديم الخدمات والمعونات في ظل غياب تمام لمؤسسات الدولة في بعض المناطق، وضعف المجالس المحلية في مناطق أخرى، الأمر الذي جعل من هذه المنظمات أكثر قدرة على التعامل مع الظرف القاسي الذي واجهته البلاد خلال السنوات الماضية، وبالتالي من المكن إيجاد نمطين أساسيين يساعدان كثيرًا في بناء السلام المجتمعي، وهما على النحو التالي سرده تباعًا:

الأول: تقديم طيف واسع من الخدمات التي ستحتاجها المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، الشأن الذي سيلعب دورًا هامًا في بناء شبكات الخدمات المجتمعية في هذه أو تلك المنطقة.

الثاني: بناء بيئة سلام من خلال تواصلها المباشر مع المجتمعات المحلية والمتداخلة في عمليات الوساطة والتأثير ضمن أُطر المصالحة الشاملة المنصوص عليها من قِبل صانعي القرار في الدولة.

وهنا نذكر بعضًا من النقاط التي تُعتبر متاحةً لمنظمات المجتمع المدني، وهي على النحو التالي سرده تباعًا:

- دعم جهود المصالحة والسلم الاجتماعي وتقديم المشورة للدولة.
- مناصرة عملية المصالحة الوطنية واستعادة السلم الاجتماعي عبر حملات توعية واسعة.
- المشاركة في تطوير الأطر السياسية والمؤسساتية للمصالحة الوطنية.
- المشاركة في مفوضيات المصالحة ومناصرة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
- دعم المجالس المحلية في عملية بناء السلم الاجتماعي وتأمين الوساطة عند الضرورة.

- الاستمرار في المساهمة بتقديم الخدمات على المستوى المحلي.
- التواصل مع الشخصيات المؤثرة مجتمعيًا ورجالات الدين لكسب التأييد للمصالحة الوطنية.
- إيجاد روابط بين المجتمعات المحلية المقسمة عن طريق مبادرات التنمية المحلية والمساهمة في رفع العائد على السلم الاجتماعي.
- العمل على المستوى المحلي مع مؤسسات الدولة والمجالس المحلية والقوى السياسية لتقديم الخدمات اللازمة على المستوى المحلي.

6. الشخصيات المجتمعية ورجالات الدين: فهذه النُخب المجتمعية لها دور هام ومؤثر في عملية استعادة اللحمة الوطنية وتضييق الشرج الاجتماعي الحاصل، ومن أهم الأدوار عمليات الحشد والحث والمناصرة لمشروع المصالحة الوطنية، إذ يُعد استهداف مثل هذه النُخب مكسبًا رئيسًا يصب في مصلحة المشروع العام للمصالحة الوطنية الشاملة، ونذكر هنا بعضًا من النقاط التي يُستفاد منها في هذا الصدد، وهي على النحو التالي سرده تباعًا:

- دعم جهود الدولة والمجالس المحلية في إيجاد متطلبات المصالحة والوطنية والسلم الاجتماعي.
- دعم مشروع المصالحة الوطنية على المستوى المحلي من خلال الحشد والمناصرة والحث عليها.
- تقديم المشورة والوساطة ولعب دور تصالحي على المستوى المحلي من خلال بناء الشبكات والمشاركة في نشر ثقافة السلم الاجتماعي.

7. دور الإعلام: فقد كان للإعلام ولوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير "ايجابًا وسلبًا" منذ بدء الصراع وحتى اللحظة، وسيستمر هذا الدور الفعّال بعد انتهاء الصراع، وأيضًا خلال مراحل مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وحتى تحقق السلم الاجتماعي وبناء الدولة، بهذا؛ تنطبق على المؤسسات الإعلامية متطلبات الإصلاح المؤسساتي كافة، إذ يعكس إصلاحه وتحوله إلى إعلام حر "رسالة واضحة" في السير قُدمًا نحو الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات، بيد أن الإعلام كما ورد في الدروس المستفادة من صراعات دول أخرى هو حامل أساسي لعملية المصالحة سواءً بالحشد والمناصرة والحث عليها أو بالصحافة التقليدية أو بالوسائل الإيجابية من خلال الإعلام الموجه أو بالتواصل بين الأطراف أو حتى في تدخلات المصالحة التي تأتي عن طريق الإعلام المباشر.

بهذا؛ يكون للإعلام المرئي والمقروء والمسموع ولوسائل التواصل الاجتماعي دور تمكيني مركزي لمشروع المصالحة الوطنية الشاملة، وخاصةً عند تأسيس مكتب إعلامي تابع للمفوضية

العليا للمصالحة الوطنية، والذي من المفترض أن تتمحور مهامه حول القيام بحملة شاملة لشرح مشروع المصالحة الوطنية الشاملة ووسائلها ودورها، ويُستخدم في هذا كافة وسائل الإعلام بإدارة متخصصين قانونيين واجتماعيين يساعدهم في ذلك لجان من الشباب المتطوعين تتشكل بالتعاون مع المجتمع المدني، ويجري تدريبهم لإيصال الفكرة واضحةً إلى عموم المواطنين ومساعدتهم للتفاعل مه هيئاتها والثقة بها لتقديم طلباتهم إليها ومتابعتها.

الخلاصة. يمكن لهذه الفئات السالفة الذكر كافة أن تلعب نمطين من الأدوار ضمن مشروع المصالحة الوطنية الشاملة "شامل أو محلي"، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي ذكره تباعًا:

الجهة	النمط المحلي	النمط الشامل
الدولة	على مستوى دعم جهود المصالحة المحلية والحفاظ عليها.	على مستوى القوانين والأنظمة والسياسات.
العسكريون	بحسب مناطق النفوذ على مستوى صناعة السلم الاجتماعي والحفاظ عليه.	على مستوى مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وتمكين استمرارها.
السياسيون	على مستوى إحلال السلام وإشاعة استدامة العملية الديمقراطية.	على مستوى دعم خطط مستوى مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وتقديم المشورة للدولة.
المجالس المحلية	أساسي في وضع وتنفيذ وحماية خطط مشروع المصالحة الوطنية الشاملة على المستوى المحلي.	
المجتمع المدني	على مستوى المساعدة في بناء السلم الاجتماعي عبر احتضان المبادرات والوساطة بين الأطراف.	على مستوى دعم خطط مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وتقديم النصح والمشورة للدولة.
الشخصيات المجتمعية ورجالات الدين	على مستوى دعم جهود الوساطة.	على مستوى التوعية بمتطلبات مشروع المصالحة الوطنية الشاملة.

الخاتمة:

مما سبق يمكننا القول أن المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي بالدرجة الأولى، وهذا لِما لهذا المشروع من دور حيوي وفعال في تحقيق الاستقرار المجتمعي بصفة عامة، واستقرار سياسي بصفة خاصة، وهذا لدورها الفعال في الحفاظ على هذين النوعين من الاستقرار، ولتحقيق ذلك؛ يجب على الدولة المتمثلة في حكومة الوحدة الوطنية اليوم بتوفير مجموعة من الشروط والعوامل، فإذا ما أحسنت الدولة كيفية توفيرها وإدارتها، بهذا يكون سببًا في نجاح المصالحة الوطنية لتتحقق الأهداف المرجوة منها، والتي من شأنها أن تحقق الاستقرار السياسي، والذي بدوره يضفي حالةً من السلم والطمأنينة للمواطن البسيط، والذي يسري عبره إلى الأسرة، ومنها إلى العائلة، وبها إلى المجتمع المحلي، حتى يصل إلى المنطقة؛ ليعم المدينة؛ فيحظى به عموم المجتمع.

إلا أن هذا النجاح يتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاح مشروع المصالحة الوطنية؛ بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات الحروب، وتصفية الحسابات، بمعنى؛ أن ينأ بالبلد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية في تأثيره على السلم الاجتماعي، والتنمية، والاستقرار، والوحدة الوطنية؛ لتحظى الدولة بحفظ أمنها القومي على عموم التراب الليبي، إلا أن ذلك كله لا يتوفر بشكل سليم إلا بضبط الحالة الأمنية، وإنهاء فوضى السلاح، وبناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الشرطية على أُسس وطنية بحته دون أي توجه أو تأويل، ومنها حتى يتم الدفع بعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى الأمام، الأمر الذي تحتاجه البلد في يومنا هذا بشكل عاجل وحثيث؛ لتستطيع الانتقال إلى مرحلة التوافق والانسجام ليتحقق السلم الاجتماعي .. إذ إن الاحقاد لا تبني الدول، والظلم لا يُقيمها، والتمني لن يُصلحها.

التوصيات:

1. تأسيس وبناء قوات عسكرية وطنية مسلحة تسليحًا جيدًا يتناسب مع حجم الواقع الموجود على الأرض، وخاصةً أنها في مواجهة بيئة إقليمية مضطربة، وأيضاً قوات أمنية قوية ومجهزة تجهيزًا يتناسب والمرحلة الحالية، على أن يكون ولاء هذيين المكونين لله وحده، ثم الوطن، ثم المواطن، وليس لأي توجه سياسي أو قبلي أو مناطقي.
2. صياغة مشروع المصالحة الوطنية بمنهج ولغة قانونية؛ ليضمن مشاركة فاعلة لممثلين عن النُخب الثقافية والاجتماعية والدارسين والباحثين في الشأن الداخلي، ومؤسسات حقيقية للمجتمع المدني، في هيئة أو مفوضية عُليا لمشروع المصالحة الوطنية، وعدم اقتصار الأمر على عقد المؤتمرات التي لا تحتوي الجميع، ولا يؤخذ بتوصياتها حتى .. عذرًا .. فقط لأن المرحلة جدُ خطيرة في الوقت الراهن.
3. تضمين اتفاق لصياغة مشروع المصالحة الوطنية بخصوص حل المجموعات المسلحة ونزع السلاح وحصره بيد السلطة التنفيذية فقط، وتفعيل قانون الحد من السلاح، وتلتزم الحكومة الوطنية الموحدة بتنفيذه.
4. تأسيس جهاز رقابي من الخبراء في الشؤون الدولية والمحلية من أهل المعرفة بحقيقة النسيج الاجتماعي الليبي، وذلك لمتابعة عمل الهيئة من جه، وفي رجوع تلك الهيئة لهم في طلب أي مشورة من جهة أخرى.
5. توفير اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكًا لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في اهدار حقوق الأبرياء، ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

6. توفير الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف، بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مُقرر ويُعمل به.
7. العمل بشكل جدي وفعال في بذل كافة الجهود لأجل الكشف عن جميع المختفيين والمفقودين وتحديد صور اختفائهم، والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور على ذويهم.
8. وضع حلول سلمية للمنازعات، على أن تكون هذه الحلول مُرضية لجميع الأطراف المتنازعة، على أن تكون هذه الحلول قادرةً على الوفاء بحاجاتهم الأساسية، والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية، لأنه من الممكن أن تكون لكل طرف حاجاته التي يعتبرها مبررًا لرفضه الصلح، كما أن التنازل عنها بالضغط أو الضعف لا يعتبر اعاقةً للمصالحة فقط .. بل يُعد تمهيدًا لنزاع آخر في المستقبل القريب.
9. دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية من أفراد وجماعات ومنظمات بهدف اقناع المترددين أو المعارضين بأهمية المصالحة الوطنية، وأنها هدف وطني لابد من بلوغه، وهذا من شأنه أن يُنتج مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السليمة بين أعداء الأمس.
10. تجنيد المؤسسات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وأيضًا مؤسسات المجتمع المدني لدعم المصالحة الوطنية من جه، وأيضًا لعمل في مجال التعليم السليم للنشء الجديد للحد من تفاقم الضغائن والفتن في المستقبل.
11. تأسيس وبناء إعلام موضوعي ومحايد، يساهم في اشاعة روح التسامح ونبذ العنف ونشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي، واحترام الرأي والرأي الأخر، ودعم مشروع المصالحة الوطنية، ويلتزم بالثوابت السياسية السليمة والاجتماعية والثقافة الوطنية.

المراجع

1 الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية الألمانية، المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي "التقرير النهائي"، نوفمبر 2018.
2 الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأمم المتحدة"، المصالحة والتماسك الاجتماعي، 2020.
3 الأمم المتحدة، الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا، أعتمد ونُشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 144/53 المؤرخ في 9 كانون الأول، ديسمبر 1998.
4 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، دراسة تحليلية بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، (A/HRC/12/18، 2009).
5 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، دراسة عن الحق في معرفة الحقيقة، ((E/CN.4/2006/91، 2004.
6 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، مكافحة الإفلات من العقاب، (E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1، المرفق الثاني)، 2004.
7 التومي، خالد عبد القادر، الأزمة الليبية والمصالحة الوطنية، المعهد المصري للدارسات، يناير 2020، https://eipss-eg.org.

8 الجبوري، عامر حادي عبد الله، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إساء مناهجها، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

9 تقارير قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، https://unsmil.unmissions.org/ar

10 مبادئ باريس، المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، قرار لجنة حقوق الإنسان 134/48 المؤرخ في 20 كانون الأول، ديسمبر 1993.

11 مجلس الأمن، الأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، "S/2004/616"، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/395/27/PDF/N0439527.pdf?OpenElement

12 مجلس الأمن، الجلسة 5052، نيويورك، "S/PV.5052"، https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/PV.5052، أكتوبر، 2004.

13 Kai Ambos, Judith Large, Marieke Wierda, Building a Future on Peace and Justice, Studies on Transitional Justice, Peace and Development "The Nuremberg Declaration" on Peace and Justice, 2009.

14 Hayner, Priscilla, The Peacemaker's Paradox: Pursuing Justice in the Shadow of Conflict, Routledge, New York, 2018.

15 Tumi, K.A. (2020). Human Rights and Its Associate With Transitional Justice: Libyan Situation as a Model. Strategy International Journal of Middle East Research, 2(2), 1-14. doi: 10.29329/ijmer.2020.245.1

16 Unsmil, Human Rights Council, United Nations, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the situation of human rights in Libya, including on the effectiveness of technical assistance and capacity-building measures received by the Government of Libya, (A/HRC/34/42), March 2017.

17 UNDP, Resident Representative, Light, life, and peace in Libya, February, 2020 https://www.undp.org/content/undp/en/home/search.html?q=Libya,.

حكومة الوحدة الوطنية
وزارة الشؤون الاجتماعية
مركز الدراسات الاجتماعية

الرقم الاشاري: 2022 499 م.د.ج
التاريخ: 1443/شعبان/3
الموافق: 2022/3/6

السيد/أ.د. خالد عبدالقادر التومي

بعد التحية ،،

في الوقت الذي نقدر عالياً مشاركتكم في المؤتمر العلمي للمصالحة الوطنية آفاقها وأهميتها وضروراتها وتحقيق السلم الاجتماعي الذي نظمه مركز الدراسات الاجتماعية ، ونشيد بمساهمتكم العلمية.

عليه ،، نحيل إليكم نسخة من المطبوعة التي تحتوي المشاركة التي تم تقديمها ، والذي تكفل مركز الدراسات الاجتماعية بطباعتها مؤخراً، راجياً أن يستمر تواصلكم وتعاونكم لخدمة المجتمع والرقئ به .

متمنياً لكم مزيداً من النجاح
والسلام عليكم ورحمة الله

هيثم عبد السلام المبروك
رئيس لجنة ادارة
مركز الدراسات الاجتماعية

صورة الى:
- قسم التوثيق والمعلومات
- مكتب المتابعة وتقييم الاداء
- الصادر
- الدوري العام
- ايناس

طرابلس . أبوسليم خلف حي الزهور هاتف: 0914645902 - 0910359880 phone: Tripoli - Abu Salim, behind Hay Al-Zuhoor
البريد الألكتروني: css.org.tripoli@Gmail.com الموقع الألكتروني: www.CSS.org.ly